020/0522

ترجمة

إجراءات دعم الازمات

مارس 2020

الملخص التنفيذي: سوف يواجه الاقتصاد في الكويت التأثير المزدوج لـ (1) انتشار الفيروس على النشاط الاقتصادي و(2) اسعار النفط التي تقل عن نقطة التعادل. ولكي يتم امتصاص الصدمة، يتعين على الحكومة ان: تكتسب دعم البرلمان لإصدار قانون الدين لكي يتم تمكين الاقتراض وزيادة الانفاق (تحفيز مالي ضخم) وتنفيذ عجز أوسع.

ونظراً لطبيعة الأزمة ذات المدى القصير ولكن الشديدة، نعتقد أنه من الضروري أن تتخذ السلطات المختلفة إجراءات حاسمة وفورية لمواجهة آثار الأزمة.

مبادرات العمل الرئيسية الموصى بها للانتقال والخروج على نحو أقوى من هذه الأزمة:

1. الإجراءات المالية

أ. توفير منحة استثنائية لمرة واحدة بقيمة 1000 د.ك لكل مواطن كويتي، وتشمل الاطفال والازواج غير العاملين (اي 4000 د.ك لعائلة مكونة من 4 افراد). ويجب ان تشمل الجميع، أي العاملين الموظفين جزئيا ومالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاطلين عن العمل الخ. ملحوظة: سوف يكون من الأفضل ان يتم منحها إلى كل مقيم كويتي.

ب. الدفع مقابل تكاليف "الإغلاق" مع وضع حزمة تحفيز مالي ضخمة تتضمن ضمانات قروض لجميع الشركات؛ بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (على غرار البرنامج الألماني بدون حد لبرنامج الائتمان لمساعدة الشركات - بما في ذلك شراء حصص الأسهم في بعض الشركات إذا لزم الأمر).

ج. تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال دفع إعانة لمرة واحدة مرتبطة بتعويض القوى العاملة الوطنية.

د. تعويض الشركات التي تأثرت بشكل مباشر بعمليات الإغلاق والأوامر الحكومية.

ه. دعم القطاعات المتعثرة من خلال تقديم أموال حرة للبنوك مقابل تأخير دفع القروض للشركات/القطاعات المتعثرة - يمكن استرداد هذه الأموال بمجرد عودة العمليات إلى وضعها الطبيعي.

و. التنازل عن فواتير الكهرباء والماء للشركات والأفراد حتى انتهاء الأزمة واستئناف الحياة الطبيعية.
ز. تقديم دعم مؤقت لمنتجات الوقود للقطاعات التي تمثل منتجات الوقود جزءًا كبيرًا من تكاليف تشغيلها.
ح. التنازل عن الرسوم الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم تجديد الإقامة وتسجيل الأعمال والرسوم الجمركية.
ط. يجب على الحكومة التنازل عن رسوم الامتياز والرسوم الجمركية والضرائب ومدفوعات إيجار الأراضي طوال فترة الأزمة وما بعدها.
ي. دعم مباشر لتعويض مالكي المولات/المساحات التجارية الذين يقومون بتمديد الإعفاءات أو يؤجلون المدفوعات مقابل الإيجارات وللشركات مقابل الإعفاءات أو تأجيل الإيجار عن أراضي ومشاريع البناء والتشغيل والتحويل (BOT).
ك. اتخاذ التدابير لمساعدة تجار التجزئة والشركات المصنعة المحلية على خفض تكلفتها، وتقصير سلسلة التوريد، وزيادة الإنتاجية. تتكون حزمة الدعم من الإعفاء من الرسوم الجمركية وتقديم إعانة مباشرة لتمويل تكلفة النقل الأعلى ومواد خام أولية مجانية للمنتجين المحليين ، إلخ.
ل. إصدار قانون لتمكين الحكومة من بدء الاقتراض- على سبيل المثال تطوير القطاع غير النفطي، وضمان الإنفاق كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، والخصخصة ، إلخ.
م. يجب على الحكومة مساعدة الشركات على تجديد الامتيازات والعقود بشروط مواتية.

يجب أن تكون أدوات دعم الشركات متاحة في غضون أسبوعين كحد أقصى أو قبل ذلك إن أمكن.

2. التسهيلات المالية ودعم القطاع المالي:

(أ) سوف تفرض الأزمة ضغط على البنوك. وإذا استمر الاغلاق اكثر من شهر واحد، سوف يعاني القطاع المصرفي من (1) ضغط على السيولة (2) إعسار الوكلاء "القادرين على الوفاء ولكن غير الحائزين على سيولة" (3) ارتفاع القروض المتعثرة/دفاتر القروض المتدهورة و(4) مخاطر إدارة البنوك، حيث يمكن للعملاء: (أ) سحب النقد أو (ب) تحويل مدخراتهم إلى البنوك (الأجنبية والمحلية) التي يعتبرونها أكثر أمانًا.

ولكي يتم حماية استقرار القطاع المصرفي، يجب على بنك الكويت المركزي اتباع تدابير عمل أخرى من خلال:

أ. تخفيض اسعار الفائدة على القروض والودائع، حيث اتخذ بنك الكويت المركزي خطوة كبيرة في هذا الاتجاه.

ب. يعتبر منح السيولة للبنوك من خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي ومنح السيولة قليلة التكلفة/المجانية من خلال تدابير مؤقتة هام لمساعدة البنوك على إدارة متطلبات السيولة لديها والحفاظ على الثقة في النظام المصرفي.

ج. اتباع عمليات اعادة التمويل طويلة الأجل المستهدفة (TLTROs) المماثلة لتلك التي أصدرها البنك المركزي الأوروبي.

(1) يرتبط المبلغ الذي يمكن للبنوك اقتراضه بقروضها المقدمة إلى الشركات غير المالية والأسر.

(2) طرح سندات أذنية تعمل بشكل مشابه لعمليات اعادة التمويل طويلة الأجل المستهدفة (TLTROs).

د. ضمان القروض ذات الصلة باقتراض الشركات لمشتريات أسهم الخزينة. وسوف يساعد ذلك في استقرار السوق.

ه. أجراء عمليات الشراء المستمرة لدعم السيولة.

و. تقييد تكوين القروض المتعثرة في النظام المصرفي من خلال تقديم الاعفاء/الاستثناءات عند تسجيل القروض المتعثرة والسماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض المتعثرة- يكمل هذا الإجراء أيضًا تقديم الدعم للشركات والقطاعات المتعثرة الموضحة كجزء من الإجراءات المالية في القسم التالي.

ز. مساعدة السيولة الطارئة (عبر التسهيلات الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص غير المالي)

ح. أن البنوك لديها بالفعل تدابير عازلة صحية سواء من حيث الاحتياطيات الإضافية أو رأس المال. يجب السماح للبنوك بالسحب من ن هذه التدابير العازلة المؤقتة بطريقة غير دورية.

ط. يجب على البنوك زيادة الإقراض للقطاعات ذات الأهمية الوطنية مثل الرعاية الصحية وقطاع الأغذية والمشروبات. كما يجب على بنك الكويت المركزي تزويد البنوك بضمانات حتى تتمكن البنوك من النظر إلى هذه التعرضات على أنها عديمة المخاطر وتصبح أكثر رغبة وثقة في الإقراض.

ي. توفير تسهيلات الائتمان وشراء الأصول الخاصة (بما في ذلك سندات الشركات وربما الأسهم)

ك. اتخاذ تدابير لضمان قدرة الحكومة على دفع تكاليف تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية.

(1) يقوم البنك المركزي بشراء الفواتير المستحقة لموزعي الرعاية الصحية من وزارة الصحة وبالتالي تعزيز وفتح رأس المال العامل لموزعي الرعاية الصحية هؤلاء والسماح لهم بالاستمرار ومواصلة دعم المستشفيات في أوقات الطوارئ الوطنية.

(2) بدلاً من ذلك، يجب على البنك المركزي توجيه البنوك لإنشاء صندوق يتم الاكتتاب فيه من قبل البنوك، حيث يقوم هذا الصندوق بشراء الفواتير المستحقة من وزارة الصحة، ويضمن بنك الكويت المركزي أي تقصير. ويعتبر ذلك أداة قوية لتحسين السيولة، فوزارة الصحة هي جهة مملوكة للحكومة وكذلك بنك

الكويت المركزي. ولذلك تظل المخاطر كما هي ولكنها تسمح للبنوك بتوجيه رأس مال إضافي دون مخاطر إضافية- أي حلول مربحة للجميع.

ل. يجب على البنوك تجديد جميع التسهيلات عند استحقاقها دون الحاجة إلى تقديم بيانات مالية مدققة مع مراعاة الظروف الاستثنائية والعطلة الوطنية المعلنة بسبب فيروس كورونا المستجد COVID-1.

م. يجب على بنك الكويت المركزي أن يقلل من وزن مخاطر القروض مقابل العقارات والشركات العقارية وأن يزيد القرض لمعايير القيمة وبالتالي تحفيز السيولة في هذا القطاع المنكوب بشدة

ن. يجب على البنوك تخفيض رسوم المعاملات للعملاء من الشركات وإلغاء الرسوم للشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد

فالقضية الرئيسية هي إبقاء جميع الشركات واقفة على قدميها. يجب عدم السماح بإفلاس البنوك أو الشركات. يجب على الشركات ألا تطلق النار. يجب تمويل الحافز المالي عن طريق إصدار سندات يشتريها بنك الكويت المركزي، والذي يجب عليه طباعة النقود للشراء.

كما يجب على بنك الكويت المركزي أن يقدم نوعًا من الحافز للبنوك لبدء الإقراض وأيضًا نوعًا من العقاب إذا لم تقم البنوك بالإقراض. وبعبارة أخرى، إذا لم تقم البنوك بالاقراض ، فيجب عليها دفع سعر فائدة مرتفع وخسارة امتياز الاقتراض، وكذلك امكانية التحقيق في طلبات الائتمان المرفوضة.

3. دعم سوق الاسهم

(أ) زيادة الاموال المتاحة لتسويق أدوات الدعم لتقديم الدعم المطلوب في السوق وتعزيز المعنويات.

4. دعم وزارة التجارة والصناعة

(أ) يجب على وزارة التجارة والصناعة التخلي عن المتطلبات وتمديد المواعيد النهائية في 31 مارس لتقديم البيانات المالية المدققة للسنة المالية 2019، كما ينبغي عليها إصدار كافة تجديدات التراخيص الخ بدون هذا الشرط.

5. مشاريع القطاعين العام والخاص

(أ) يجب ان يتركز جزء كبير من الحافز على تطوير الاقتصاد غير النفطي. وفي اوقات الاضطرابات مثل هذه، يعتبر الخط الفضي هو الفرصة التاريخية لتطوير القطاع غير النفطي الكويتي.

(ب) حافز مالي كبير لتمويل التنويع الاقتصادي. الخطط جاهزة بالفعل وقد حان الوقت لتنفيذها.

الاتصالات:

يتعين على الحكومة التواصل واظهار أن المشكلة هي مشكلة قصيرة الأجل بحيث يتم تهدئة القلق والاعلان فورا عن ما يلي:

1) هناك التزام لدعم الاقتصاد والقطاع الخاص.
2) انشاء لجنة عليا يترأسها وزير المالية والوزراء الاخرين لتقديم خطة انعاش اقتصادي مفصلة في غضون 15 يوم، ويجب اعداد الخطة بالتشاور مع القطاع الخاص وبمدخلات منه.
3) يتعين على الحكومة الاعلان عن رقم رئيسي لبرنامجها الضخم لإعطاء التأثير المطلوب (على غرار الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).
4) يمكن وضع تفاصيل الخطة بمرور الوقت ولكن لا يجب تأجيل الإعلان.

ان الخطوات الفورية المذكورة أعلاه هامة للغاية للحفاظ على ثقة المستثمرين واستقرار الاسواق. الوقت عامل حاسم حيث ان اتخاذ الاجراء اليوم ضروري لتحقيق النتيجة الايجابية المرغوبة.